



بنزين على قارعة الطريق بأبخص الأسعار

## أزمات الاقتصاد والسياسة رافد يغذي التهريب في تونس

### غياب التنمية ونفوذ السياسيين يوسعان رقعة التجارة الموازية

غياب التنمية في المناطق الحدودية، من الطبيعي أن ينجس السكان إلى التهريب، فضلا عن وجود عقبة خاطئة تمتد على 30 سنة وتقوم على أن تونس دولة جيبانية. وتابع "الفراغ دائما يملأه ما هو موان، ولا بد من مقارنة جديدة، لأن تونس تحتل المرتبة 128 في الحرية الاقتصادية العالمية والمرتبة 22 في القارة الأفريقية، ما يعني غيابا كبيرا للحيات".

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن "أبرز المواد المهربة تتمثل في المواد الغذائية والتجهيزات وتجارة العملة الصعبة نظرا إلى غياب سوق عملة في تونس". وتعد السجائر من أكثر السلع المهربة في تونس ففي الثمانية أشهر الأولى من سنة 2019 قدرت قيمة المحجوزات من السجائر 18 مليون دينار، ويعد تهريب السجائر 40 في المئة من المعاملات التجارية في إطار التجارة الموازية.

وتتصدر محجوزات السجائر على المستوى الوطني كل من ولاية (محافظة) مدينين وتطاوين (جنوب) وتقدر بـ70 في المئة من المحجوزات، وتليها في المرتبة الثالثة تونس الكبرى (العاصمة وضواحيها) ثم كل من بنزرت ونابل (شمال).

وأبرز تقرير التفقد النهائي لهيئة الرقابة العامة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية حول التصرف في الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد الصادر في يونيو 2020، أن تهريب السجائر انعكس سلبا على الوكالة الوطنية للتبغ وأدى إلى خسائر مادية كبيرة.

وأشار التقرير إلى أن "الوكالة سجلت نتائج مالية سلبية من 2010 إلى 2014 وصل مجموعها إلى ما يفوق 136 مليون دينار".

وتكشف التقرير أيضا أن تهريب السجائر في إطار السوق الموازية مثل أكثر من 50 في المئة من سوق مواد التبغ والوقيد، فضلا عن اللحوم والأبقار والخضر والفاكهة.

وتعددت محاولات تهريب المخدرات وتعددت التوقيفات في تونس حيث يعتمد المهربون على طريقة ابتلاع الكبسولات (الأسطوانات) لتسهيل تهريبها عن طريق المطارات.

وعلى الرغم من فرض إجراءات مشددة على الحدود التونسية وانتشار فايروس كورونا لم يكن هذا الطارئ الصحي رادعا للمهربين إنما استغل البعض الأزمة الصحية لمواصلة تهريب السلع والمنتجات الغذائية.

ولم تنجح القوات الأمنية والإجراءات الحكومية بالمناطق الداخلية في التصدي لهذه الظاهرة التي كبدت تونس خسائر اقتصادية كبيرة.

تكشف ظاهرة التهريب في تونس عن معادلة صعبة بين تجارة موازية لسلع مهربة من البلدان الحدودية يقات منها صغار التجار، وبين شبكات وعصابات تنخر المنظومة الاقتصادية من خلال المتاجرة بمنتجات ممنوعة وخطيرة ومواد مدعومة، ما سبب ضررا كبيرا للمنتج المحلي على غرار البنزين المدعم وصناعة السجائر.

تتناول الحكومات المتعاقبة الظاهرة بالعزيمة الكافية لمعالجتها.

وبراي العوادي "هناك خلل هيكل قبل سنة 2011، حيث كانت الفلحة التي تمارس الظاهرة قليلة العدد والسلطة تغض النظر عنها، لأن جل المهربين كانوا يقومون بدور المهربين".

ويعد التهريب من أكثر القطاعات غير القانونية النشطة، من خارج الحدود وإلى داخلها، وتشمل جميع أشكال السلع وأنواعها، من بنزين وتجهيزات إلكترونية وأغذية معلبة ومستلزمات منزلية، علاوة على التهريب الثقيل للأسلحة والمخدرات والمجوهرات والمرجان.

وعجزت حكومات ما بعد 2011 على التصدي للتهريب ومواجهته، واعتبر الخبير الاقتصادي "أنه أصبح قطاعا قائم الذات وتجارة اتسعت رقعتها لتمتد إلى السلع الاستهلاكية اليومية".

وأشار التقرير إلى أن "الوكالة سجلت نتائج مالية سلبية من 2010 إلى 2014 وصل مجموعها إلى ما يفوق 136 مليون دينار".

وتكشف التقرير أيضا أن تهريب السجائر في إطار السوق الموازية مثل أكثر من 50 في المئة من سوق مواد التبغ والوقيد، فضلا عن اللحوم والأبقار والخضر والفاكهة.

وتعددت محاولات تهريب المخدرات وتعددت التوقيفات في تونس حيث يعتمد المهربون على طريقة ابتلاع الكبسولات (الأسطوانات) لتسهيل تهريبها عن طريق المطارات.

وعلى الرغم من فرض إجراءات مشددة على الحدود التونسية وانتشار فايروس كورونا لم يكن هذا الطارئ الصحي رادعا للمهربين إنما استغل البعض الأزمة الصحية لمواصلة تهريب السلع والمنتجات الغذائية.

ولم تنجح القوات الأمنية والإجراءات الحكومية بالمناطق الداخلية في التصدي لهذه الظاهرة التي كبدت تونس خسائر اقتصادية كبيرة.

وتكشف التقرير أيضا أن تهريب السجائر في إطار السوق الموازية مثل أكثر من 50 في المئة من سوق مواد التبغ والوقيد، فضلا عن اللحوم والأبقار والخضر والفاكهة.

خلد هودي  
صحافي تونسي

تونس - غدت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تونس تنامي التهريب حيث عمق غلاء المعيشة والفقر إقبال الناس على السوق الموازية، بينما كشفت حالة التشعب السياسي عن ارتباط سياسيين وأصحاب نفوذ بشبكات تهريب، ما منح المهربين حاضنة سياسية تحمي مصالحهم.

ورغم عدم ملاءمتها لشروط الصحة والسلامة تجدد السلع المهربة أرضية خصبة للانتعاش داخل المناطق الحدودية وحتى في بعض الولايات (المحافظات) المجاورة نظرا إلى انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع في السوق الرسمية.

ويكبد التهريب الدولة خسائر تقدر بالمليارات سنويا حيث تتخذ شبكات المهربين المسالك الحدودية منافذ لها لتهريب السلع مستغلة ضعف الرقابة في بعض الأحيان والفساد والرشوة أحيانا أخرى.

وشهد التهريب على الحدود البرية التونسية، تطورا كبيرا بحول الظاهرة من التهريب العشوائي باجتياز الحدود، إلى التهريب المنظم لفائدة أبطارة التهريب على الحدود.

ويعد أن اقتصر التهريب سابقا على جلب السلع للقوت اليومي، من أجل الأسر المقيمة على تخوم الحدود الجنوبية الشرقية مع ليبيا، والحدود الغربية مع الجزائر، أصبح اليوم يشمل المنوعات الأدوية والمخدرات والبنزين والسجائر.

وتسبب تهريب هذه المواد في كساد المنتج المحلي وضرب مقومات الاقتصاد فيما تفيد المؤشرات بأن السلطات بدأت فعلا تفقد التحكم في بسط قبضتها على المنافذ الحدودية بعد فشلها في كبح تحركات هذه الشبكات مما طرح شكوكا وتساؤلات حول حاضنة سياسية تغذيها.

وفي هذا السياق اعتبر الخبير الاقتصادي سامي العوادي في تصريح لـ"العرب"، أن "هناك حاضنة اجتماعية وسياسية تعزز وجود هذه الظاهرة التي تعود بالوبال على الاقتصاد المحلي، فضلا عما تسببه من خسائر".

وتابع الخبير "لا يوجد مجهود وطني حيث وواضح لمقاومة ظاهرة التهريب، وأصبحت تطرح بشكل معقد وبعد أن كانت عمليات يقوم بها صغار التجار، اتخذت نطاقا أوسع".

وأضاف العوادي "أن التهريب يتجاوز المواد البسيطة ويقف وراءه بارونات فساد وأذرع سياسية، ولم

## كورونا يطور خدمات الدفع الإلكتروني في الجزائر الوباء يسرع خطط الرقمنة لتخفيف الضغوط الاقتصادية

بطورا بنسبة 15 في المئة مقارنة بسنة 2019.

وأوضح الوزير أن هناك عطل تقني في هذه الشبكات وصعوبات في التدخل السريع بسبب الوباء.

وكانت التجارة الإلكترونية قد ازدهرت خلال عيد الأضحى الماضي بسبب القيود المفروضة لمنع تفشي فايروس كورونا، حيث لجأ تجار مواش في الجزائر إلى بيعها افتراضيا عبر منصات التواصل الاجتماعي.

ولم تفكر الجزائر طيلة العقود الماضية، وخاصة خلال عشرين عاما من حكم الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، في الاستفادة من التكنولوجيا عبر دعم الشركات الناشئة لتعزيز دورها في الاقتصاد، واكتفت بما تجنيه من صادرات الطاقة، وتمثل عائدات النفط أكثر من 90 في المئة من مداخيل الجزائر من النقد الأجنبي و60 في المئة من الموازنة العامة.

وهناك قلق متزايد من أن تزيح رقمنة الأعمال، رغم بطئها، المئات من الوظائف في الشركات المحلية لتضاعف من مشكلة البطالة التي عمقها الوباء، حيث لم تجد السلطات حلا لمعالجتها في بلد يتجاوز عدد سكانه 41 مليون نسمة.

وفي إطار خطة إصلاح المنظومة الاقتصادية للبلاد، تعكف الحكومة على مراجعة النظام الجبائي وذلك من خلال تبسيطه والتسهيل في إجراءاته، غير أن تجسيد هذه الأهداف يبقى مرهونا بإنهاء عملية الرقمنة التي باشرت وزارة المالية على أمل أن تسهم بضمان الانفتاح وتجاوز التعقيد في الإجراءات.

وتراهن الجزائر على المؤسسات الاقتصادية لتحريك عجلة الاقتصاد المشلول بسبب كورونا وانهاير عوائد النفط، حيث تسعى لتعزيز الاستثمارات وفق خطة إصلاح تستهدف رقمنة المعاملات الجبائية والجمركية وإزالة البيروقراطية.

وعرفت الخدمة الجديدة للدفع الذاتي التي أطلقها بريد الجزائر عبر تطبيق الهاتف "بريدي موب" التي تسمح لحاملي بطاقات "الذهبية" بمرجحة تحويل الأموال من حساب بريدي جبار إلى حسابات بريرية أخرى، ارتفاعا بنسبة 557 في المئة من التحويلات في سنة واحدة.

ونفس الشيء بالنسبة إلى عمليات الدفع الإلكتروني "تي.بي.إي" التي ارتفعت بنسبة 773 في المئة، إضافة إلى عمليات السحب من الشبكات الآلية للنقد التي بلغت 956 مليار دينار، أي

ساهمت جائحة كورونا في تطوير خدمات الدفع الإلكتروني في الجزائر، حيث تزايد استخدامه لتأمين المعاملات المالية مما منح زخما لهذا المجال وشجع الحكومة على المراهنة على الرقمنة لتخفيف الضغوط الاقتصادية.

الجزائر - سرع فايروس كورونا خطط الرقمنة في الجزائر نظرا للحجر المنزلي وتقييد التنقل، مما دفع العديد من المواطنين إلى الدفع الإلكتروني وغيره من المعاملات الرقمية لتلبية العديد من الخدمات في وقت تحاول فيه السلطات استغلال هذا الزخم لتحفيز الاقتصاد عبر منافذ مستدامة.

وسجل الدفع الإلكتروني قفزة نوعية في سنة 2020 بفعل جائحة كورونا التي شجعت استخدام هذا النوع من المعاملات المالية عبر الإنترنت.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية (واج) عن وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية إبراهيم بومزار قوله إن "القطاع واجه صعوبات في سنة 2020 بسبب الوضع الوبائي الناتج عن كوفيد-19، ومع ذلك كان لهذه الأزمة الصحية تأثير إيجابي في توعية المواطنين بأهمية تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الحديثة، لاسيما الدفع الإلكتروني لتسهيل الحياة اليومية".

وأكد الوزير أن قطاع البريد قد تأثر السنة الماضية بـ"وضع صحي واقتصادي استثنائي" منكرًا بأن مشاكل السيولة التي سجلت على مستوى مكاتب البريد راجعة أساسا إلى "تداول أقل للنقد".

واعتبر الوزير أنه على الرغم من هذه الأزمة، فإن "السيولة لم تنخفض بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2019، حيث

## طيران الإمارات ترجع عودة كامل أسطولها للتطبيق

وتُسير طيران الإمارات حاليا 17 من طائراتها أي 380 البالغ عددها 115 ونحو 137 من إجمالي 160 طائرة بوينغ 777 لديها، ويجري استخدام بعض طائرات نقل الركاب كطائرات شحن.

وفي الأسبوع الماضي، كانت طيران الإمارات تسير رحلات إلى 120 وجهة تقريبا، وذلك مقارنة مع 157 قبل الجائحة.

وتشمل الحملة المملكة المتحدة والأسواق الأوروبية الرئيسية عبر التلفزيون والإنترنت وقنوات التواصل الاجتماعي.

وشاركت طيران الإمارات مع دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي في عرض ترويجي لتقديم إقامة مجانية في فندق "جي دبليو ماريوت" لجميع زبائن طيران الإمارات الذين يزورون دبي حتى 28 فبراير 2021.

وتقدم دائرة السياحة والتسويق التجاري وطيران الإمارات، لركاب الدرجة السياحية القادمين إلى دبي إقامة ليلة مجانية، بينما يحظى مسافرو الدرجة الأولى ورجال الأعمال بإقامة ليلتين مجاناً في فندق جي دبليو ماريوت.

وستنشئ طيران الإمارات على موقعها صفحات مخصصة لحملة، لكي تتيح للمسافرين الاطلاع بسهولة على أحدث المعلومات حول السفر إلى دبي بما في ذلك متطلبات الدخول.

وبالإضافة إلى اتخاذ تدابير السلامة الحيوية في كل مراحل السفر، فإن الإمارات هي الناقل الأولى والوحيد التي تقدم لجميع زبائنها تأمين السفر متعدد المخاطر والتغطية الطبية لفايروس كورونا دون أي تكلفة إضافية.

وتُسير طيران الإمارات حاليا 17 من طائراتها أي 380 البالغ عددها 115 ونحو 137 من إجمالي 160 طائرة بوينغ 777 لديها، ويجري استخدام بعض طائرات نقل الركاب كطائرات شحن.

وفي الأسبوع الماضي، كانت طيران الإمارات تسير رحلات إلى 120 وجهة تقريبا، وذلك مقارنة مع 157 قبل الجائحة.

وتشمل الحملة المملكة المتحدة والأسواق الأوروبية الرئيسية عبر التلفزيون والإنترنت وقنوات التواصل الاجتماعي.

وشاركت طيران الإمارات مع دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي في عرض ترويجي لتقديم إقامة مجانية في فندق "جي دبليو ماريوت" لجميع زبائن طيران الإمارات الذين يزورون دبي حتى 28 فبراير 2021.

وتقدم دائرة السياحة والتسويق التجاري وطيران الإمارات، لركاب الدرجة السياحية القادمين إلى دبي إقامة ليلة مجانية، بينما يحظى مسافرو الدرجة الأولى ورجال الأعمال بإقامة ليلتين مجاناً في فندق جي دبليو ماريوت.

وستنشئ طيران الإمارات على موقعها صفحات مخصصة لحملة، لكي تتيح للمسافرين الاطلاع بسهولة على أحدث المعلومات حول السفر إلى دبي بما في ذلك متطلبات الدخول.

وبالإضافة إلى اتخاذ تدابير السلامة الحيوية في كل مراحل السفر، فإن الإمارات هي الناقل الأولى والوحيد التي تقدم لجميع زبائنها تأمين السفر متعدد المخاطر والتغطية الطبية لفايروس كورونا دون أي تكلفة إضافية.



إبراهيم بومزار  
الوزير  
المسؤول  
للعمليات  
المالية

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية (واج) عن وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية إبراهيم بومزار قوله إن "القطاع واجه صعوبات في سنة 2020 بسبب الوضع الوبائي الناتج عن كوفيد-19، ومع ذلك كان لهذه الأزمة الصحية تأثير إيجابي في توعية المواطنين بأهمية تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الحديثة، لاسيما الدفع الإلكتروني لتسهيل الحياة اليومية".

وأكد الوزير أن قطاع البريد قد تأثر السنة الماضية بـ"وضع صحي واقتصادي استثنائي" منكرًا بأن مشاكل السيولة التي سجلت على مستوى مكاتب البريد راجعة أساسا إلى "تداول أقل للنقد".

واعتبر الوزير أنه على الرغم من هذه الأزمة، فإن "السيولة لم تنخفض بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2019، حيث

رجحت شركة طيران الإمارات عودة كاملة لأسطولها الجوي بنهاية العام الجاري، حيث تعزز أسطولها اللقاح انتعاش الطلب العالمي على السفر خصوصا إلى دبي في ظل حملات ترويج واسعة لها منذ نهاية العام الماضي.

وتتوقع طيران الإمارات أن يعود أسطولها من طائرات إيرباص 380 وبوينغ 777 إلى الخدمة بالكامل بنهاية العام، حيث يجدد التطعيم بلفحات فايروس كورونا الثقة في السفر.

ويروا عدة دول برامج لتطعيم السكان أو أعلنت عنها، ويعتقد بعضها أن بالإمكان تطعيم غالبية السكان هذا العام.

وقال رئيس طيران الإمارات تيم كلارك مرارا إن برنامجا للتطعيم سيكون ضروريا لأي تعاف لقطاع الطيران الذي عانى من انهيار الطلب في 2020.

وقال كلارك البالغ (71 عاما)، والذي جُل تقاعده لمواجهة الأزمة، إنه لا يعتقد أن موجة الإصابات الجديدة والقيود المفروضة في بعض البلدان ستقوض التعافي. وقال لرويترز الأربعاء "كنا دائما نتوقع فترة صعبة".

وتابع "فور انتهاء الجائحة وتسارع برنامج التطعيم العالمي، أتوقع حينئذ استعادة جميع أوجه الاقتصاد العالمي وتجدد نشاطه بسرعة، ربما من منتصف العام الحالي إلى نهايته".

وظل كلارك، وهو من رجال القطاع المخضرمين الذين يحظون بالتقدير، أكثر تفاؤلا منذ بداية الأزمة حيال التعافي.

